

يُحَجِّجُ عَنْهُ مَنْ لَمْ يَكُنْ حَاجًّا فَلِأَنَّهُ يَبْدَأُ بِالْحَجِّ عَلَى سَائِرِ الْوَصَايَا .
 (١٣٠٣) وعن جعفر بن محمد (ع) أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ قَالَ لَهُ : إِنْ
 أَمْرَأَةً مِنْ عِنْدِنَا أَوْصَتْ بِثَلَاثِهَا وَقَالَتْ : يُعْطَى مِنْهُ جِزَةٌ لِفُلَانٍ وَجِزَةٌ لِفُلَانَةٍ .
 وَإِنْ أَبْنِى لِي لَيْلَى رُفِعَ إِلَيْهِ ذَلِكَ فَأَبْطَلَهُ ^(١) وَقَالَ : إِنَّمَا ذَكَرْتَ شَيْئًا لَمْ تَسْمَعْهُ ،
 فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (ع) : لَمْ يَذَرِ أَبْنِى لَيْلَى وَجْهَ الصَّوَابِ . الْجِزَةُ وَاحِدَةٌ مِنْ
 عَشْرَةٍ ^(٢) يَعْنَى أَنَّ الْأَجْزَاءَ كُلَّهَا إِنَّمَا تَتَجَزَّأُ مِنْ عَشْرَةٍ فَمَا دُونَهَا . يَقَالُ نَصْفٌ
 وَثَلَاثُ وَرَبْعٌ ، كَذَلِكَ إِلَى الْعَشْرِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فَوْقَهَا .
 (١٣٠٤) وَعَنْهُ (ع) أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِسَهْمٍ مِنْ ثَلَاثِهِ ،
 فَقَالَ : يُعْطَى سُدُسُهُ لِأَنَّ السَّهْمَ مِنْ سِتَّةٍ .
 (١٣٠٥) وَعَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) أَنَّهُمْ قَالُوا : لَا وَصِيَّةَ
 لِلْوَارِثِ ، وَهَذَا إِجْمَاعٌ فِيهِ عِلْمَانَا ، وَلَوْ جَازَتْ الْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ لَكَانَ يُعْطَى مِنَ
 الْمِيرَاثِ أَكْثَرُ مِمَّا سَمَاهُ اللَّهُ (ع ج) لَهُ ^(٣) ، وَمَنْ أَوْصَى لَوَارِثِهِ فَلِئَمَّا اسْتَقْلَّ
 حَقُّ اللَّهِ (ع ج) الَّذِي جَعَلَ لَهُ ، وَخَالَفَ كِتَابَهُ ، وَمَنْ خَالَفَ كِتَابَهُ لَمْ يَجْزِ
 فِعْلُهُ . وَقَدْ جَاءَتْ رَوَايَةٌ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ (ع) دَخَلَتْ مِنْ أَجْلِهَا الشُّبْهَةُ
 عَلَى بَعْضٍ مِنْ انْتِحَالِ قَوْلِهِ ، وَهِيَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى لِقَرَابَتِهِ ، فَقَالَ :
 يَجُوزُ ذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ (ع ج) ^(٤) « إِنْ تَرَكَ خَيْرًا [نِ] الْأَوْصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ
 وَالْأَقْرَبِينَ » ، وَالَّذِي ذَكَرْنَاهُ عَنْهُ وَعَنْ آبَائِهِ الطَّاهِرِينَ هُوَ أَثْبَتُ وَهُوَ إِجْمَاعُ
 مِنَ الْمُسْلِمِينَ ^(٥) .

(١) ز ، ي ، س ، .. د ، ع ، ط - أبطل ذلك لما رُفِعَ ذَلِكَ إِلَيْهِ .
 (٢) حش - وقال في مختصر الإيضاح : إِنَّ هَذِهِ الْأَجْزَاءَ الْعَشْرَةَ مِنْ ثَلَاثِ مَالِ الْمَيِّتِ لَا مِنْ
 الْمَالِ كُلِّهِ .

(٣) س حذ « له » .
 (٤) ١٨٠/٢ .
 (٥) ي - وهو من إجماع المسلمين .